

فأقطع في ذلك كله بأنه مخلوق لله تعالى بلا وسطة  
البتة وأنه لا اثر فيه أصلا لتلك الاشياء التي جرت  
العادة بوجودها معا وبالجملة فلتعلم ان الكائنات  
كلها يستحيل منها الاختراع لا ترمي بل جميعها مخلوق  
لمولانا جل وعز منفقاً اليه باشد الافتقار ابتداء  
ودواما بلا واسطة فبهذا شهد البرهان العقلي  
ودل عليه الكتاب والسنة واجماع السلف الصالح  
قبل ظهور البدع ولا تصح باذنك لما ينقله بعض  
من اولم ينقل الفتى والسمين <sup>الذين وذكلمهم</sup> جماعين الجيد والرد  
عن مذهب بعض اهل السنة مما يخالف ما ذكرنا لك  
فتد يدريك على ما ذكرناه وهو الحق الذي لا شك  
فيه ولا يصلح غيره واقطع تشوفك الى سماع الباطل  
فكش سعيها وتموت كذلك وبعث ان شاء الله تعالى  
طيارا شيئا من <sup>الاشياء</sup> واما برهان وجوب انصافه تعالى  
بالقدرة والارادة والعلية والميتوع فلانه  
لو انشئ شيئا منها لما وجد بشيء  
من الحوادث <sup>تد</sup> قد تقدم لك

ولا تصح باذنك ولا تصح

لانما الغرض المتخصص  
الذي ببعض ما يجوز عليه  
والغرض مشترك  
بالعلم  
تخرج

ان تاثير

ان تاثير القدرة الازلية موقوف على ارادته تعالى  
لذلك الاثر وادته تعالى لذلك الاثر وموقوفة  
على العلم به والانصاف بالقدرة والارادة والعلم  
موقوفة على الانصاف بالحيوة اذ هي شرط فيها  
وجود المتروط بدون شرطه مستحيل فاذا وجود  
حادث اى حادث كان موقوف على انصاف محمديه  
بهذه الصفات الاربعة فلو انشئ شيئا منها لما وجد  
شيء من الحوادث للزوم مجزوع وبهذا تبين  
وجوب انصافه تعالى بهذه الصفات في الازل  
اذ لو كانت حادثه لزم توقف احدائها على انصافه  
تعالى بامثالها وبهذا بين لك وجوب القدر  
والبقاء لها اذ لو كانت حادثه لافترقت المحدث  
قبلها ثم تنقل الكلام الى امثالها ويلزم التسلسل  
وهو محال فيكون وجود تلك الصفات على  
هذا التقدير محالاً وذلك مؤد إلى المجذور المذكور  
وهو ان لا يوجد شيئا من الحوادث وبهذا تعرف  
ايضا وجوب عمومها لتعلقها بتعلقها كالعلم  
انها الصفات

وهو محذوف الحسن والعبارة لان انشئ  
القدرة على العلم بالارادة والارادة  
والقدرة لا تصح الا بالعلم والارادة  
والقدرة لا تصح الا بالعلم والارادة  
والقدرة لا تصح الا بالعلم والارادة

بشيء خلق ايدي سفازدن  
تعلق الاربعة صفات  
ميواندر